التربع على قمة الخرائط البيانية

براكاش لوجانى يكتب لمحة مختصرة عن حياة روبرت بارو
أستاذ الاقتصاد الكلى – جامعة هارفارد

Prakash Loungani profiles
*Harvard macroeconomist **Robert Barro***

عادة ما تسقط المقالات العلمية دون أن تحدث صوتا فى الغابة الأكاديمية. إلا المقالات التى يكتبها روبرت بارو. وفى قائمة حديثة ضمت ١٤٦ مقالا من أكثر المقالات تأثيرا فى الاقتصاد منذ السبعينيات، تربع بارو على قمة الخرائط البيانية بست مقالات فذة – وهو شرف لم يتقاسمه معه سوى اثنين آخرين (إيوجين فاما وجوزيف ستيجليتز). وقد كان من الصعب التنبؤ بهذه النتيجة من عنوان أول إصدارات بارو فى عام ١٩٧٠ «الهيكل البللورى لمركب الكوبالت مزدوج الصيغة الجزيئية المحتوى على جسر كلورى» ما الذى حدث؟ «عليك إلقاء اللوم على ريتشارد فينمان» هكذا يقول بارو الذى كان قد تقدم للحصول على إحدى وظائف علوم الفيزياء فى كالتيك. «لقد كان فينمان إلهاما عظيما، إلا أن ما كان يعلمه كان يمر سريعا فوق رأسى. وجعلنى أدرك أننى لن أقترب من القمة فى هذه الميادين». وبدلا من ذلك، تحول بارو إلى الاقتصاد، مدفوعا بإمكان استخدامه «لما لدية من خلفية فنية ورياضية فى تناول المشاكل الاجتماعية «وبالمثل الذى ضربه شقيقه الذى تخصص فى الاقتصاد.

وكانت حياة بارو المهنية فى الاقتصاد الكلى جديرة بالملاحظة بسبب تحولين آخرين. حدث أولهما فى خلال السبعينيات عندما أدار ظهره للاقتصاد الكلى الكينزى الذى تعلمه فى دراسته العليا بجامعة هارفارد، وأصبح أحد زعماء الفتنة فى كلية شيكاغو – إذ قاد ثورة أدت إلى خلعه من مكانه – كان كينز قد أشاع الفكرة التى حظيت بالانتشار بأن سياسات الحكومة يمكنها أن تسوى بين التقلبات فى الدخل، والمعرفة أيضا باسم دورات الأعمال. وعلى امتداد سنوات السبعينيات أعاد العلماء وصناع السياسات النظر فى قدرة الحكومة على القيام بهذا. وقد

كان أربع من المقالات الست الفذة لبارو، إلى جانب كتاب دراسى كتبه عن الاقتصاد الكلى، جزءا من العمل الأساسى الذى حول الاتجاه فى الآراء الأكاديمية إلى صالح دور أكثر تواضعا للحكومة.

وحدث التحول الثانى فى حياة بارو المهنية فى الثمانينيات عندما صحح مجال الاقتصاد الكلى مساره بنفسه. فمنذ ما يقرب من منتصف الأربعينيات إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى كان هذا المجال يركز إلى حد كبير، على فهم أسباب التذبذبات المؤقتة فى الدخل المصاحبة لدورات الأعمال. وفى خلال تلك العقود، لم تكن الأسئلة عن الأسباب التى دفعت إلى ارتفاع الدخول، وإن كانت بمعدلات مختلفة فى العقود المختلفة، أو لماذا توجد تلك الاختلافات الضخمة فى الدخول بين البلدان التى لم تكن من اللاعبين الرئيسيين، تحتل صدارة المسرح. ولكن، ومرة أخرى نتيجة للتقدم النظرى الناتج من جامعة شيكاغو، تحول علماء الاقتصاد الكلى إلى هذه الأسئلة من منتصف الثمانينيات وما تلاه. وركب بارو الموجة مبكرا وكتب بحثين فذين أديا إلى «قفزة للبداية فى الاستكشاف التجريبى» للإجابات، وفقا لما قاله سيمون جونسون الخبير الاقتصادى الرئيسى بصندوق النقد الدولى، وهو أيضا من المساهمين البارزين فى دراسة النمو الاقتصادى.

قم بالبناء وهم سيأتون

كانت الفكرة التى يقوم عليها البحث الفذ «الأول الذى كتبه بارو عن النمو الاقتصادى – مقالا فى عام ١٩٩١ فى مجلة الاقتصاد الفصلية – بسيطة بشكل مذهل. وكان قد جمع مجموعة من بيانات عن مجموعات من الدخول عن نحو مائة بلد منذ الستينيات. كما جمع أيضا بيانات عن قائمة طويلة من المتغيرات التى تؤثر على النمو فى الدخول، طبقا لما يقوله المنظرون. وتضمنت القائمة معدلات القيد فى المدارس (وهى وكيل لما يطلق عليه الاقتصاديون «رأس المال البشرى»)، والاستثمار الخاص، وحجم وطبيعة نواحى النشاط الحكومية. كما ضمت أيضا مقاييس للنظام الاقتصادى المطبق، والتشوهات التى تسببها الحكومة للأسواق، وعدم الاستقرار السياسى.

وفحص بارو الارتباطات الإحصائية بين نمو التدخل وقائمة هذه المتغيرات. ووجد أن البلدان الفقيرة تنزع إلى اللحاق بالبلدان الغنية إذا ما كان لدى البلدان الفقيرة رأس مال بشرى كبير «ولكن ليس بدونه». كما وجد أيضا أن الاستثمارات الحكومية لم تفعل الكثير لقدح زناد النمو وأن الإنفاق الحكومى الآخر قد قلل فعلا من النمو. ونزع عدم الاستقرار السياسى وتشوهات السوق إلى تخفيض النمو.

وهناك حقيقة بسيطة عن مجموعة من البيانات والعلماء وهى: قم بالبناء وهم سيأتون. وهذا هو ما حدث مع مجموعة البيانات التى قام بارو ببنائها – فقد اجتذبت خبراء الاقتصاد الكلى لدراسة النمو الاقتصادى. وبالفعل، أصبحت القائمة الطويلة من المحددات الممكنة التى جمعها، تسمى «متغيرات بارو» فى الأدبيات التى أقرضها مقاله فى عام ١٩٩١. وبعض الاستنتاجات التى توصل إليها فى بحثه كان أكثر صحة من بعضها الآخر. ولكن، كما يقول جونسون، فإن ما قام به بارو كان أساسيا لتوفير الأساس العملى لأدبيات كان يمكن بدون ذلك أن تختفى فى الجزء الأعلى النظرى من الغلاف الجوى.

والواقع، أن أعمال بارو عن النمو كان لها تأثير كبير حتى أن شباب العاملين فى الاقتصاد الكلى، والذين هم الآن فى الثلاثينيات من أعمارهم، ربما كانوا يعرفونه من أعماله فى التسعينيات أكثر من أعماله السابقة عن دورات الأعمال.

الحق بى إذا أمكنك

وصمدت النتيجة الرئيسية للبحث الفذ الآخر لبارو عن النمو الاقتصادى – مقال فى عام ١٩٩٢ فى مجلة الاقتصاد السياسى. كتبه بالاشتراك مع زافير سالا – مارتين – لاختبار الزمن بشكل جيد، حتى أن زميله فى هارفارد لارى سامرز أطلق عليها، فى الواقع، «القانون الحديدى للتقارب». وكما حدث بالنسبة لمقال بارو فى عام ١٩٩١، فإن الفكرة كانت بسيطة وتطلبت الإتيان ببيانات جديدة: وكانت المهارة فى هذه المرة استخدام بيانات لمناطق فى داخل بلد ما. وكانت الميزة من وراء هذا هى أن كثيرا من «متغيرات بارو» يمكن الافتراض – على نحو مقنع – أنها هى ذاتها بالنسبة لجميع المناطق فى داخل بلد ما – النظام الاقتصادى أو مقاييس عدم الاستقرار السياسى.

ووفر عدم وجود داع للقلق بشأن قياس هذه المتغيرات، طريقة أكثر براعة للتركيز على سؤال معين واحد: هل يمكن أن تلحق المناطق الفقيرة أصلا بالمناطق الغنية؟ بالنسبة للولايات فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت الإجابة هى نعم – فعقب الحرب الأهلية الأمريكية، كانت الولايات الجنوبية – بصفة عامة – أفقر من الولايات الأخرى. إلا أن بارو وسالا – إ. مارتين أوضحا أنه فى خلال مائة عام أو نحوها بعد عام ١٨٨٠، نمت الولايات التى كانت هى الأفقر أصلا على نحو أسرع. وكانت هناك عملية لحاق – أو بلغة الاقتصاديين – «تقارب». ومع ذلك، لم يكن معدل النمو، الذى تمكنت به الولايات الفقيرة من اللحاق بالولايات الغنية، سريعا بشكل خاص بل كان يتراوح بين ٢ و ٣ فى المائة فقط.

وقد أدى هذا التقدير إلى التزام بارو جانب الحذر، على صفحات وول ستريت جورنال فى عام ١٩٩١، فى تلقاء الأمل أن ترتفع الدخول فى شرق ألمانيا بسرعة وتلحق بالدخول فى غرب ألمانيا بعد توحيد شطرى البلاد. وقد كتب «إن عوامل قوى التقارب قادرة فى نهاية الأمر»، إلا أنه من غير المتصور أن يحدث أى شئ يقترب من التكافؤ بين شرق وغرب ألمانيا فى الأجل القصير». وهذا ما حدث، فبعد الفورة الأولى، ركدت مستويات الإنتاجية فى شرق ألمانيا عند نحو ٧٥ فى المائة من مستوى الإنتاجية فى الغرب على الرغم من المحاولات المكثفة التى بذلتها الحكومة للإسراع بالعملية.

للأغنى أم للأفقر

فى مقالاته العلمية، وفى الأعمدة التى كان يكتبها فى وول ستريت جورنال وبيزنس ويك، استمر بارو فى استكشاف مسألة السبب فى غنى بعض الدول وفقر بعضها الآخر. ويرى بارو، أن الدليل يوضح أن البلدان الفقيرة يمكنها أن ترفع

مستوى الدخول بها من خلال المحافظة على حقوق ملكية آمنة، وتشجيع حكم القانون، وتعزيز الأسواق المحلية الحرة، والانفتاح أمام التجارة الدولية. ويساعد على ذلك استقرار الاقتصاد الكلى، وكذلك الاستثمار فى التعليم والصحة وبعض أنواع البنية الأساسية.

أما ما لا يساعد فهو تلك السياسات التى يشير إليها بارو بالسياسات «اللينة» – تشجيع الديمقراطية، والتعليم الموجه خصيصا للنساء، والحماية البيئية، والقضاء على عدم المساواة فى الدخول، وتشجيع المنظمات المدنية ورأس المال الاجتماعى. وكما لاحظ بارو فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٢ عن مجموعة مقالاته المسمى «لا شئ مقدس» فإن آراءه لا يشاطره فيها الكافة: «وقد كتب أن جائزة نوبل فى الاقتصاد التى منحت لزميلى أمارتياسن رآها بعض المعلقين كموافقة على اتباع الطريق الأكثر لينا إلى التنمية».

إلا أنه بينما يعترف بأنه «بالنسبة لكثير من الناس، تمثل هذه الموضوعات اللينة أهدافا مرغوبة بشكل متأصل»، يتشبث بارو بآرائه، مبديا أن دعواه ترجع جذورها إلى دراساته التفصيلية عما إذا كانت هذه العوامل اللينة تؤدى فعلا إلى زيادة نمو الدخل. وفى الواقع، فإن بارو وزوجته راشيل ماكليرى، والتى تشغل منصب أستاذ زميل فى جامعة هارفارد، قد قاما ببعض من العمل الأكثر تفصيلا حتى الآن عن أهمية الدين – الذى ربما كان العامل اللين الأخير – بالنسبة لنمو الدخل (انظر الإطار).

دع الأمور تجرى فى أعنتها

فى ضوء مغزى أعمال بارو عن النمو، فليس من المستغرب أن يعتقد، كما ذكر فى مجموعة مقالاته لعام ١٩٩٦ الصادرة بعنوان «تصحيح الأمور» أن الحكومات لا ينبغى أن تقوم إلا «بنطاق محدود من الوظائف» للنهوض بها. وقد كتب يقول إنه اعتاد أن يكون ليبراليا فى أثناء سنوات دراسته بالجامعة فى كالتيك.«وبالنسبة لأية مشكلة كانت تثور، لم يكن يساورنى أى شك فى أن العلاج يتطلب تدخل الحكومة». ولكنه يعتقد الآن بالعكس تماما، وهو يصف فسلفته الحالية بأنه «ليبرالى» (أو ليبرالى كلاسيكى) وليس محافظا أو جمهوريا.

هل يمكن للدين أن يعزز النمو؟

حاج عالم الاجتماع ماكس ويبر الشهير بأن الدين يمكن أن يؤثر فى الأداء الاقتصادى من خلال أثره على الخصال الشخصية مثل أخلاق العمل. وقد أخضع بارو وماكليرى هذا الرأى للاختبار الصارم. وكما كان الحال مع العمل السابق لبارو عن النمو، فإن الجانب الفريد لبحثه هذا هو العملية المجهدة لجمع مجموعة بيانات جديدة، وفى هذه الحالة كانت البيانات التى تم جمعها تتعلق بالمعتقدات الدينية، وشهود مراسم العبادات الدينية، المستمدة من ست عمليات مسح دولية تغطى نحو خمسين دولة.

وقد وجد بارو وماكليرى أن البلدان التى يتمسك فيها الناس بمعتقداتهم الدينية بقوة، كما ينعكس ذلك فى الإيمان بالجنة والنار، تتمتع بمعدل أعلى من النمو – وهى نتيجة تتوافق مع نظرية ويبر. ومع ذلك، فإنه بمجرد تفسير أثر المعتقدات الدينية، تؤدى المحافظة على أداء طقوس العبادات الدينية الرسمية، إلى تخفيض النمو. ومن ثم فإن حضور العبادات الرسمية له أهميته، إلى الحد الذى يؤثر فى المعتقدات، ولكن بالنسبة لما يتجاوز هذا، فإنه يستخدم الموارد والوقت اللذين يتم خصمهما من جهود النمو.

واتساقا مع الآراء الليبرالية، يعتقد بارو أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هى «تحديد حقوق الملكية وحمايتها». أما نواحى النشاط الأخرى للحكومة فيمكن أن تضم «ضمان (ولكن ليس إنشاء) مستوى الحد الأدنى من التعليم، وتوفير حد أدنى من شبكة الرفاه، والمشاركة فى نطاق ضيق من الاستثمارات فى البنية الأساسية، مثل الطرق والمطارات». ويقول إن التوسع فى سيطرة الحكومة على الاقتصاد فيما يتعدى هذه الوظائف يلحق الضرر بالنمو.

اتساقا مع الآراء الليبرالية، يعتقد بارو أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هى «تحديد حقوق الملكية؛ وحمايتها.»

ويرى بارو أن تجربة الصين – بسبب ارتباطه بإحدى الجامعات الصينية التى يتردد كثيرا عليها فى الوقت الحالى – تؤكد صحة هذه الآراء. ويقول إن تجربة هذا البلد فى ظل الشيوعية هى «برهان مدى السوء الذى يمكن للحكومات أن تفسد به الأشياء» عندما تحاول ممارسة التأثير على كافة نواحى الاقتصاد. ويضيف قائلا أما الآن فإنه مندهش من مواقف «السلوك الرأسمالى الصميم والمناصر لمشروعات الأعمال» لموظفى الحكومة وكثير من الأشخاص الذين التقى بهم. ويقول مازحا «بل إن إحدى الجامعات الصينية بها تمثال لآدم سميث فى الحرم الجامعى. ولو حاولنا عمل ذلك فى هارفارد لتعرضنا لاحتجاجات حاشدة».

وربما تفسر المعتقدات الليبرالية لبارو جزئيا السبب. فى أنه على عكس كثير من علماء الاقتصاد الكلى المشهورين، لم يعمل مستشارا سياسيا بارزا لحكومة الولايات المتحدة أو غيرها. ويقول إنه من الصعب «أن تحظى بالشعبية عند الحكومات» عندما تساند الرأى القائل بأن كثيرا من وظائفها يجب أن تتلاشى. وعلى أية حال، فإنه لم يكن له تأثير كبير فى غزواته النادرة. لإعطاء نصائح إلى الحكومات، كما اعترف بذلك صراحة فى كتابة «لا شئ مقدس». وفى إحدى مقالات ذلك الكتاب، يصف كيف تم نقله سريعا إلى موسكو بينما كان يقضى إجازة فى كاب كود فى صيف عام ١٩٩٨، ولم تقبل نصيحته إلى الحكومة الروسية بأن تنشئ مجلسا للنقد. كما لم ترحب حكومة جنوب كوريا بنصيحته بشأن استخدام الدولار كعملة رسمية والإقلاع من مقاومتها لملكية الأجانب للبنوك فى البلاد.

لا «نقود بلا مقابل»

إن شهرة بارو كعالم بارز للاقتصاد الكلى كانت ستحقق حتى بدون بحوثه فى التسعينيات عن النمو الاقتصادى. ففى السبعينيات وأوائل الثمانينيات، كان قد أحدث دويا ببحوثه التى كانت تحاج بأن الحكومات ينبغى أن تتبع نهج حرية «النشاط الاقتصادى» للتخلص من تذبذبات الدخل.

وقد كانت أعمال بارو جزءا مما أطلق عليه ثورة التوقعات الرشيدة التى اقتلعت الرأى الكينزى فى ذلك الوقت بأن الحكومات ينبغى أن تستخدم سياسات الاقتصاد الكلى استخداما نشيطا لترويض دورة الأعمال. وفى أثناء الستينيات كان الاعتقاد بقدرة الحكومة على القيام بذلك فى أوجه، معززا بما كان يبدو أنه علاقة اقتصادية مستقرة تعرف باسم منحنى فيليبس. وتبين تجربة الستينيات أن الحكومة يمكن أن تقوم بتوظيف الناس (تخفيض معدل البطالة) بمجرد طبع

المزيد من أوراق النقد. وطبقا لرطانة الاقتصاديين، بدا أن منحنى فيليبس يعنى ضمنا أن السياسة النقدية يمكن أن يكون لها تأثير حقيقى.

وبالنسبة للاقتصاديين المحافظين مثل ميلتون فريدمان، فإن منحنى فيليبس لم يكن يعنى شيئا، وكان يبدو وكأنه يوحى بأن الحكومة يمكنها إنجاز شئ حقيقى – مثل خلق وظائف – عن طريق قيامها بعمل شئ لا يكلف شيئا وهو طباعة النقود. وكان ذلك كما لو أن المرء يمكن أن يجعل الناس أكثر طولا بمجرد قياسهم بمسطرة مقسمة إلى سنتيمترات بدلا من البوصات. وتعرض فريدمان للسخرية بسبب آرائه حينئذ، حسب ما يقوله بارو «وحتى قبل أن أترك هارفارد فى صيف ١٩٦٨، أدركت أن التهجم على ميلتون كان فارغا من المضمون وعلامة حسد».

وبوحى من أعمال فريدمان، وأعمال روبرت لوكاس – وهو أيضا من جامعة شيكاغو – كتب بارو ورقة بحثية نشرت فى المجلة الاقتصادية الأمريكية فى عام ١٩٧٧، مقدما فيها الدليل على أن السياسة النقدية النشيطة لم تؤد إلى تخفيض البطالة فى الولايات المتحدة إلا عندما نجحت البنوك المركزية فى إثارة دهشة الناس عن حجم التضخم الذى سيتولد عنها. وتابع ذلك ببحثين آخرين، كتبهما بالاشتراك مع دافيد جوردون، خريج جامعة شيكاغو ويعمل حاليا بجامعة كليمسون. وقد أوضح البحث الأول أن الناس عندما يتحققون أن البنوك المركزية قد تفاجئهم، فإن المجتمع ينتهى إلى توازن سيئ: حيث يكون التضخم مفرطا، بينما لا تنخفض البطالة عما كانت ستصبح عليه فى غير هذا. وقدم البحث الثانى وصفا للخروج من التوازن السيئ. وإذا ما كان البنك المركزى قادرا على الالتزام بقاعدة تحكم سلوكه، فإن معدل التضخم يمكن أن يكون أقل إفراطا عما سيكون عليه دون هذا الالتزام. وسيظل لدى البنك المركزى حافز لمحاولة توليد تضخم مفاجئ، إلا أن هذا الحافز يمكن أن يخفف منه ضياع المصداقية.

وكان البحثان اللذان كتبهما بارو وجوردون جزءا من حركة غيرت سلوك البنوك المركزية. والبنوك المركزية الحديثة أكثر ميلا إلى اتباع القواعد التى تبعدها عن توليد تضخم مفرط، للمحافظة على مصداقيتها باعتبارها مكافحا للتضخم. إن كثيرا من البنوك المركزية – بعيدا عن محاولة مفاجأة الناس بأهدافها التضخمية – يرجح الآن أنها تجعل أهدافها للتضخم إما صريحة أو ضمنية.

إنك تمزح بالتأكيد يا مستر بارو

كان هجوم بارو على أسس النظرية النقدية لكينز، والتى قام بتنفيذها مع مجموعة من خبراء الاقتصاد الكلى البارزين، قد سبقه هجوم أيضا على سياسة المالية العامة لكينز، والذى قام به بارو بمفرده. ومرة ثانية كانت وجهة نظر كينز بشأن سياسة المالية العامة، هى وجهة نظر من مذهب الفعالية: وهى أن الحكومة ينبغى أن تستخدم عجز الموازنة العامة لتخفيف التذبذبات فى الدخل الخاص. وعندما يركد الاقتصاد الخاص، ينبغى على الحكومات أن تحاول تعزيز الإنفاق الخاص من خلال إحداث عجز أكبر فى الموازنة العامة، وتمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض بدلا من زيادة الضرائب.

وفى إحدى بحوثه لعام ١٩٧٤ فى مجلة الاقتصاد السياسى أقام بارو الحجة على أن اختيار التمويل، سواء أكان من خلال الاقتراض أم من خلال الضرائب، ليس بذى أهمية. وإذا ما اقترضت الحكومة لإحداث عجز بالموازنة، فلابد أن يدرك الناس أنها ستقوم بفرض ضرائب وتحصيلها فى المستقبل لسداد ما اقترضته. ومن ثم فإنهم ببساطة سيزيدون من مدخراتهم الآن حتى يتمكنوا من دفع الضرائب فى المستقبل. وهكذا يتم إحباط محاولات الحكومة لتعزيز الإنفاق الخاص من خلال قيامها بالاقتراض. ولكن ما الذى سيحدث إذا ما تم نقل هذه الضرائب المستقبلية إلى الأجيال التالية؟ ألن يشعر الناس فى الوقت الحالى بأنهم أغنى، نتيجة لاقتراض الحكومة؟ أبدا، كما يحاج بارو فى بحثه، إذا ما كان أفراد الجيل الحالى لا يهتمون إلا بإنفاقهم فحسب ولكن يهتمون أيضا بما سيتوافر لأولادهم لإنفاقه. فإذا كانوا يهتمون بأولادهم، فإنهم ببساطة سيدخرون أكثر ليتركوا لأولادهم نقودا إضافية لدفع الضرائب فى المستقبل. ومرة أخرى، فإن قدرة الحكومة على جعل الجيل الحالى يزيد الإنفاق من خلال إحداث عجز فى الموازنة لن يصيبها إلا الإحباط.

وكان رد الفعل على مقولات بارو هو عدم إنكارها. وكما صورت الأمر «الملخصات المدرسية» المنشورة فى الإيكونوميست فإن فكرة النظر إلى الأمام إلى مالا نهاية وإيثار الآباء لأبنائهم تبدو مجنونة. وفى البداية، كان الاقتصاديون يجاهدون حتى لا يضحكوا ولكن مع مرور الوقت، أصبح نموذج بارو معيارا، حتى أن منتقديه اضطروا إلى استخدامه كنقطة بداية لنماذجهم. وقد خلصت مجلة الإيكونوميست إلى أنه نتيجة لتأثير أعمال بارو «فإن قليلين يتوقعون أن يحصلوا على ما اعتادوا عليه من الاستخدام النشيط لسياسة المالية العامة».

هل ستستمر الأعمال الفذة تترى؟

يقول روبرت كينج من جامعة بوسطون، وهو أحد زملاء بارو القدامى عنه إنه «أكثر علماء الاقتصاد الكلى التطبيقى تأثيرا من بين أبناء جيله» ولكنه يقول لمجلة التمويل والتنمية إن تأثيره لا ينبع من إسهام وحيد ولكن من واقع «أنك فى كل المجالات الرئيسية لهذا الميدان لابد لك أن تناقش أبحاث بارو».

وفى السنوات الأخيرة، طفق بارو يعمل على إيجاد حل ممكن لأحد الألغاز القائمة منذ زمن طويل فى الاقتصاد الكلى والتمويل، وهو ما يطلق عليه لغز العلاوة على الأصول – وهى إشارة إلى حقيقة أن الأسهم كانت تاريخيا تحصل على عائد يزيد على عائد السندات الحكومية. وبالطبع، فإن الأسهم أكثر خطورة من السندات وهو ما يبرر جزءا من الفرق فى العوائد. إلا أن الفرق مرتفع بحيث يوحى بوجود درجة من النفور من المخاطر من قبل المستثمرين، يرى الاقتصاديون أنها غير محتملة. بيد أن بارو يحاج بأن الكوارث النادرة مثل الكساد العظيم أو أحداث ١١ سبتمبر، حتى وإن كانت احتمالات حدوثها منخفضة، يمكن أن تحافظ على ارتفاع طلب المستثمر على أصول آمنة مثل سندات الحكومة بالنسبة للطلب على الأسهم.

وسواء أكان هذا العمل يلحق بأبحاثه الأخرى أم لا فى استعراض الأعمال الفذة، فليس هناك شك فى أن بارو يعتزم الاستمرار فى المحاولة. وفى إحدى مقالاته فى ١٩٩٩ فى مجموعة. «لا شىء مقدس» كتب يقول «إننى فى الواقع لم أفهم تماما سر الجاذبية الكبيرة للخروج من الميدان بينما لم أزل على القمة» وتعجب لماذا تقاعد أحد أفذاذ نيويورك جوديماجيو فى ١٩٥١ و «لماذا توقف عن العمل فريق البيتلز وسيمون وجارفونكل بينما كانوا فى أفضل حالاتهم». إذ كانت العاقبة الرئيسية لذلك هى فقدان الجمهور لسنوات عديدة من الأداء الرائع إن لم يكن الأداء الأعظم». وسيفرج المعجبون الكثيرون ببارو بالوعد الضمنى الذى ذكره بارو، بالنسبة لحالته على الأقل، بأن أعماله الفذة ستستمر تترى. ■

براكاش لونجانى، يعمل رئيس شعبة بدائرة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولى.